ينها لغيره فاما النهر المشترك فليس لواحد منهم ان يتصرف بشيء من ذلك لانه تصرف في النهر المشترك وفي حريمه بغير اذن شركائه
وقال القاضي في العبارة هذا ينبني على الروايتين فمن اراد ان يجري ماءه في ارض غيره والصحيح انه لا يجوز هنا والبضع ليس
هذا على اجراء الماء في ارض غيره لان اجراء الماء في ارض ينفع صاحبه للانه يستقي زرعه ويسقيه به واما اخراج هذا
لا ينفع النهر بل ربما افسد حافتيه ولا يسقي له شيئا ولو اراد احد الشركاء ان يأخذ من النهر قدر شبر شيئا يسقي به
ارضا في اول النهر او في غيره او اراد انسان غيرهم ذلك لم يجز لانهم صاروا احق بالماء الخاص في نهرهم من غيرهم ولانه لا تؤخذ
من الماء حاجة الى نصب شيء حائله النهر المملوك لغيره او المشترك بينه وبين غيره ولو فاض ماء هذا النهر الى ارض انسان
فهو مباح كالطير يعشش في ملك انسان وبهذا قال الشافعي في ذلك نحو ما ذكرنا

فصل وان قسموا الماء بالنهر المشترك
بالمهاياة جاز اذا زالت الضرار به وكان حقا لكل واحد منهم معلوما مثل ان يجعلوا لكل حصته يوما وليلة وان قسموه النهار فجعل
لواحد من طلوع الشمس الى الزوال وللآخر من الزوال الى الغروب ونحو ذلك جاز وان قسموه ساعات وامكن ضبط ذلك
بشيء معلوم جاز فاذا حصل الماء لاحدهم في نوبته فاراد ان يسقي به ارضا ليس لها رسم شرب من هذا النهر او يوتر به انسانا او يقرب
اياه على وجه لا يتصرف في حافة النهر جاز وعلى قول القاضي واصحاب الشافعي ينبغي ان لا يجوز لما تقدم وان اراد صاحب
النوبة ان يجري مع مائه ماء لآخر يسقي به ارضه الى لها رسم شرب من هذا النهر او ارضا لم تكن لها وسأل انسانا ان يجري له
ماء مع مائه في هذا النهر ليقاسمه اياه في موضع آخر على وجه لا يضر بالنهر ولا يأخذ جاز ذلك في قياس قول اصحابنا فانهم
قالوا فيمن استأجر ارضا جاز ان يجري فيها ماء من نهر محفور اذا كان فيها ولانه مستحق لنفع النهر فجاز ان يوتر به انسانا او يقرب
ماله وسنذكر هذا في ذلك

فصل القسم الثاني ان يكون منبع الماء مملوكا مثل ان اشترك جماعة في استنباط عين او اجراء قناة او
يملكونها ايضا لان ذلك احياء لها ويشتركون فيها وفي ساقيتها على حسب ما انفقوا عليها وعلوا فيها كما ذكرنا في النهر
القسم الذي قبله الا ان الماء مملوك ثم لانه مباح وحكم ما كسبه حكم الوارد ليستأنر صيد وهذا يخرج على روايتين احدهما انه غير
مملوك ايضا وقد ذكرنا ذلك في كتاب البيع وعلى كل حال فلكل احد ان يستقي من الماء الجاري لشربه ووضوئه وغسله وغسل
ثيابه وينتفع به في اشباه ذلك مما لا يؤثر فيه من غير اذن اذا لم يدخل اليه ضرر ولا يحل له ان يمكن محوطا عليه ولا يحل لصاحبه المنع من ذلك
لما روته ابو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا ينظر الله اليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب اليم رجل
كان بفضل ماء بالطريق فمنع ابن السبيل رواه البخاري وعن بهيسة عن ابيها انه قال يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال الماء
قال فما قال يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال الملح قال يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال ان تفعل الخير خير لك
رواه ابو داود ولان ذلك لا يؤثر في العادة وهو فاضل عن حاجة صاحب النهر وما ماليؤثر كسقي الماشية كثيرة وقال
فضل عن حاجته لزمه بذله الا لمن يزرعه ومتى كان بهذه عن ابيها انه قال يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه

فصل اذا كان النهر او المساقية مشتركا بين جماعة فاراد واحد
كراه او شد بثق فيه او اصلاح حايطه او سقي منه كان ذلك عليهم على حسب ملكهم فيه فان كان بعضهم ادنى الى الماء من بعض اشتركوا
الكل في اصلاحه واكثرهم الى ان يصلوا الى الاول ثم الثاني على الاول وهو شتركون الباقون حتى يصلوا الى الذي تحته ثم يشترك من
بعده كذلك كلما انتهى العمل الى موضع واحد منهم لم يكن عليه فيما بعده شيء وبهذا قال الشافعي وحكي عن ابي حنيفة ومحمد
ابي يوسف يشترك جميعهم في اكرا به كله لانهم ينتفعون بجميعه فان ما جاوز الاول مصب لما تحته وان لم يسقي الا رضه
ولنا ان الاول انما ينتفع بالماء الذي تحته وضع شربه وما بعده انما يختص بالانتفاع به فكانت مؤنته عليهم كلهم كالوارث

مسألة وللامام ان يحمي ارضا من الموات يرعى فيها دواب المسلمين التي يقوم بحفظها مما يضيق على الناس ولا يجوز ذلك
لغيره لما روى الصعب بن جثامة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حمى الا لله ولرسوله رواه البخاري وعن ابن عمر ان
النبي صلى الله عليه وسلم حمى النقيع رواه ابو عبيد والنقيع بالنون موضع تنبت فيه نبات كثير والحمى قيام الحاكم بحفظ
بعض الموات لمصالح المسلمين